

الهاجس الأمني والانتخابات الرئاسية يضعان أفغانستان على المحك!

بالرغم من كثرة التعهدات الدولية من الدول المانحة بهذا الصدد والتي قدرت تكاليف إعادة إعمار أفغانستان بـ ١٥ مليار دولار خلال عشر سنوات تلقت كابول ما يقرب من ثلاثة مليارات دولار من الدول المانحة حتى أغسطس ٢٠٠٣م.

وعلى صله بالموضوع لم تستطع الولايات المتحدة بعد مرور أكثر من عامين ونصف على غزو أفغانستان تحقيق الوعود التي أعدها على الشعب الأفغاني مبررة غزوها واحتلالها لبلادها ، كما أنها فشلت في إنجاز أهم أهدافها من الغزو المتمثل في القضاء على حركة طالبان وقلوب القاعدة تحركة سياسية وعسكرية.

فبرغم تكبد حركة طالبان خسائر واضحة في بداية الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان .. إلا أنها استطاعت وبسرعة فائقة إعادة تنظيم صفوفها مما أثار بعض التكهات حول فرص عودة «طالبان» للحكم مرة أخرى.

وخاصة في ظل دعوة الرئيس الأفغاني حامد قر ضاي لها بالمشاركة في الانتخابات المزمع إجراؤها في سبتمبر المقبل ، ومحاولته التفاوض مع عدد من عناصرها لتحقيق مصالحه وطنية التي رفضت بدورها رفضاً قاطعاً دعوة قر ضاي عززته حركة طالبان بإصدار بيان يحث الشعب الأفغاني على مقاطعة الانتخابات التشريعية والرئاسية.

وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة على فرص عودة حركة طالبان إلى الحكم ، وفي مقدمتها العامل الأمني حيث تنتمي هذه الحركة إلى « البشتون» وهم أكبر العرقيات المشكلة للمجتمع الأفغاني والمؤيدة والداعمة للحركة حتى الآن .. لاسيما وأن حركة طالبان كانت تعمل على حماية البشتون من العرقيات الأخرى المتصارعة معها طوال فترة حكمها .

يضاف إلى ذلك أن الفوضى الأمنية التي تشهدها أفغانستان والتي تعتبر الصراعات القائمة بين أطراف الحرب أحد أسبابها تشبه تلك الأوضاع التي نشأت في ظلها حركة طالبان وصعدت إلى الحكم عام ١٩٩٦م ، مما يشير إلى أن استمرار التناحر بين أطراف الحرب يزيد من قدرة طالبان على المنافسة السياسية مع هؤلاء الخصوم المتقاتلين.

ولم تتوقف طالبان عند هذا الحد.. إذ أنها بعد إعادة قدراتها التنظيمية والقتالية تحالفت سياسياً مع قلب الدين حكمتيار زعيم الحزب الإسلامي في نوفمبر عام ٢٠٠٢م بعد أن كان الأخير أحد الأعداء التقليديين لها ، بما يعني مزيد من الدعم المالي والعسكري للحركة التي قام زعيمها الملا عمر في يونيو ٢٠٠٣م، بتعيين مجلس من عشرة أعضاء من بينهم وزير الدفاع السابق وعدد من القيادات العسكرية السابقة في جيش طالبان وذلك للاضطلاع بمهمة محاربة القوات الأمريكية والحكومة الانتقالية ، حيث لوحظ تصاعد هجمات طالبان العسكرية في الثلاثة الأشهر الأخيرة ضد القوات الأمريكية والقوات الدولية «إيساف» ، باستخدام أسلحة أكثر تقنية وتعقيداً مع انتقال مسرح العمليات العسكرية من جنوب أفغانستان « مناطق قبائل البشتون» إلى شمال البلاد ، بما يعني زيادة تغلغل نفوذ حركة طالبان في الدولة التي أعلنت في وقت لاحق أنها تمكنت من السيطرة على ٩١ مديرية في عشرين اقليماً من أقاليم أفغانستان.

كما أنها لا تتمتع بدعم داخلي فقط بل تؤيدها بعض القوى السياسية الإسلامية في الدول المجاورة.. خاصة في باكستان .

كل هذه التحديات تلقي بلاشك بظلالها على المستقبل السياسي لأفغانستان ، الأمر الذي يؤكد معه أن الاستقرار في هذا البلد المنكوب بالحروب مرهلاً لعدة سنوات وحتى يكف زعماء الحرب على الصراع والقتال فيما بينهم على مصالح أنية وعلى كعكة السلطة.



الإفغان بان الانتخابات امر بالغ الأهمية يتوقف عليها مستقبلهم ، ويخوضون في تفاصيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وفق برنامج للتنوع وضعته المنظمة الدولية. وتقول الأمم المتحدة أن الحملة كانت ناجحة لأن نسبة المسجلين من النساء مثلاً ارتفعت من ١١٪ إلى ٤١٪ خلال ستة أشهر.

ويحكم البشتون أفغانستان تقليدياً .. غير أن عديدين منهم تدمروا من عدم تمثيلهم في حكومة قر ضاي التي تم تنصيبها بعد الإطاحة بنظام حركة طالبان أواخر عام ٢٠٠١م ، وادى دوسم دوراً رئيسياً في تلك العمليات ضد طالبان بالاشتراك مع القوات الأمريكية.

وظهر دور دوسم وهو جنرال شيوعي سابق ، كلاعب مهم خلال حرب الأعوام الثلاثة والعشرين التي أثارها غزو الاتحاد السوفييتي السابق لأفغانستان عام ١٩٧٩م.

حرب طالبان وتخلي المجتمع الدولي

ويتضح مما سبق أن الواقع الأفغاني الذي يطفو فوق صفح ساخن لم يشهد تطورات ملموسة على صعيد استعادة الاستقرار والأمن وبسط هيبة النظام المركزي ، أو إعادة إعمار ما دمته آلة الحرب على الأرض . وذلك

وفيما يمثل الاستقرار الهاجس المهيمن على أجواء الانتخابات المرتقبة وبشكل اختصاراً حقيقياً ليس للرئيس حامد قر ضاي المرشح الأفضل المدعوم من قبل الولايات المتحدة .. بل أيضاً للقوة الدولية للمساعدة الأمنية . « إيساف » التي يبلغ تعدادها ٢٠ الف جندي يقع على عاتقها مهمة ترسيخ الأمن في أفغانستان ومنع هجمات طالبان المتزايدة التي تستهدف القوات الأمريكية في الأساس ومكاتب الحكومة والناخبين باعتبار أن التوتير سيداد خلال فترة الانتخابات الرئاسية في القريب العاجل.

وينافس الرئيس قر ضاي عشرة مرشحين أغلبهم من «تحالف المجاهدين» بيد أن «مفاجأة» دخول سيدة أفغانية سباق المعترك السياسي الراهن وهي الدكتور مسعود جلال التي رشحت نفسها كأمراة وحيدة إلى استحقاق الرئاسة . وهي نفسها التي نافست قر ضاي أثناء تصويت المندوبين من «اللويجبرغا» لصالح قر ضاي المدعوم امريكا قبل عام بحصولها اذاك على ١٧١ صوتاً . ومع أن فرص فوزها ضئيلة .. إلا أن برنامجها الانتخابي يتضمن تشكيل حكومة تكنوقراط شفافة تسارع بنزع أسلحة الميليشيات وتحارب المخدرات والتطرف والتميز والفساد والمحسوبية.

العرقيات المتفجرة

أما أبرز المنافسين لقر ضاي التسعة فهم الشخصيات السياسية المعروفة يتصدرهم بونس قانوني أحد أبرز قادة تحالف الشمال «الطاجيك» ووزير التربية في الحكومة الحالية.

يليه الجنرال عبدالرشيد دوستم – وهو أبرز الشخصيات السياسية في شمال أفغانستان نائب وزير الدفاع في الحكومة المركزية في كابول الذي دخل المعترك الانتخابي كمنافس آخر من «تحالف المجاهدين» السابق ضد حامد قر ضاي من منطلق أن قضية العرقيات المتفجرة يمكن أن تكون موضوعاً كبيراً في أول انتخابات مباشرة تشهدهما أفغانستان في أكتوبر المقبل.

دوستم الذي ينتمي لاقليبة الأوزبك قدم استقالته من منصبه كمستشار أمني لقر ضاي الذي ينتمي بدوره لقبائل البشتون كي يتفرغ لمعركة الانتخابات الرئاسية قاطعاً الطريق على قر ضاي المرشح المفضل للإدارة الأمريكية الذي يسعى للحصول على أصوات غير البشتون.

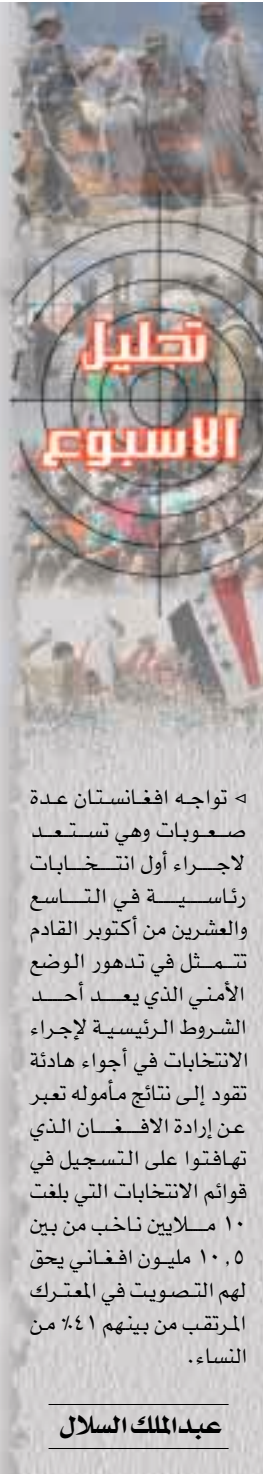
ولأن دوستم في الأصل غير راض عن سياسة قر ضاي في مجملها والتي تعني من وجهه نظره الشعور بالغبث والظلم تجاه الاقليات العرقية في أفغانستان والتي حرمت من التمثيل في حكومة قر ضاي الذي انقلب فيما بعد على القادة العسكريين من غير البشتون عندما وصفهم بأنهم «أطراف حرب» وأنه ينفذ عملية غير متوازنة لنزع سلاح قوات الفصائل المتحاربة نزولاً عند رغبة الأمريكيين ، حيث اضحى قر ضاي لعبة بأيديهم ، قرر دوستم ترشيح نفسه لخوض ماراثون الرئاسة وقدم استقالته من منصفة أواخر الشهر الماضي – بموجب قانون الانتخابات الأفغاني الذي يفرض على المسؤولين الراغبين والعسكريين في حوض الانتخابات الرئاسية ، تقديم الاستقالة قبل الترشح ، وتتبعها إجراءات أخرى تتمثل في الحصول على دعم عشرة آلاف ناخب مسبقاً وتقديم نسحة صورة لبطاقاتهم الانتخابية.

والمنافس الثالث محمد محققي – الشيعي الهزاري – أحد زعماء ميليشيات حزب الوحدة.

ويقبة المنافسين المرشحين الذين القوا بثقلهم في سباق الانتخابات الرئاسية .

المنافس السائد

ومع أن الدستور الأفغاني يفرض على المرشحين الالتزام



تواجه أفغانستان عدة

صعوبات وهي تستعد

لاجراء أول انتخابات

رئاسية في التاسع

والعشرين من أكتوبر القادم

تتمثل في تدهور الوضع

الأمني الذي يعهد أحد

الشروط الرئيسية لإجراء

الانتخابات في أجواء هادئة

تتمود إلى نتائج مأموله تعبر

عن إرادة الافغان الذي

تهافتوا على التسجيل في

قوائم الانتخابات التي بلغت

١٠ ملايين ناخب من بين

١٠,٥ مليون أفغاني يحق

لهم التصويت في المعترك

المرتب من بينهم ٤١٪ من

النساء.

عبد الملك السلال